شؤون فلسطينية

مركز الأبحاث صيف، 2020 العدد، 280

في مواجهة "الضَّم" ومعركة الرواية

شؤون فلسطينية
العدد 280 صيف 2020

ISSN 0258-4026
SHU'UN FILASTINIYAH

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الأبحاث
research center

www.prc.ps +970-2-2966228 info@prc.ps

الثمن 10 دولار أو ما يعادلها للمؤسسات، 5 دولار للأفراد
الاشتراك السنوي، 40 دولاراً للمؤسسات، 20 دولاراً للأفراد
الاشتراك السنوي خارج فلسطين: مائة دولار بما فيها أجور البريد.

شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة
تّصدُر عن مَركز الأبحاث في منظمة التحُرير الفلسطينيَّة

العدد 280-صيف 2020

رئيس مجلس الإدارة
د. محمد اشتية

المدير العام
د. منتصر جرار

أعضاء مجلس الإدارة
د. إبراهيم أبراش
د. أحمد عزم
د. أيمن يوسف
د. حسام زملط
د. سامي مسلّم
أ. صقر أبو فخر
د. عدنان ملحم

رئيس التحرير
د. أحمد عز م

مدير التحرير
د. إبراهيم ربايعة

هيئة التحرير
د. أيمن يوسف
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم

مركز الأبحاث: مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.
يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثّق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية
القدس- فلسطين
تلفاكس : 9722966228 +
Email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

Research Center P.L.O
Al Quds - Palestine
Telfax: +9722966228
Email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

مجلة شؤون فلسطينية
E-mail:Shuun@prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة

المحتويات

الصفحة

الافتتاحية 5

ملف العدد

فلسفة وآليات «الضم» الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية ..... وليد سالم 9

إسرائيل ومخططات الضم، التفاصيل والأهداف ..... فادي النحاس 27

قرى القدس: التنمية الرمادية وخطط الضم ..... أحمد حنيطي 43

منظمات وحملات صهيونية لتقويض الرواية السياسية الفلسطينية ..... اسلام عطا الله 57

الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية واستثمار الحدث: قراءة في نموذج مقتل جورج فلويد ..... تينا الجلاد 72

أنثولوجيا

أنثولوجيا ثوابت المشروع الصهيوني في فلسطين، قراءة وتحليل في تفاصيل التاريخ والجغرافيا ..... عدنان ملحم 92

متابعات

«الاتفاق» الإماراتي الإسرائيلي شرق أوسط جديد ..... وحدة تقدير الموقف «مركز الأبحاث» 105

إسرائيل: لا انقسام حول «الضم» والمعركة حول نظام الحكم ..... برهوم جرايسي 113

العمال وكورونا .. مختبراً للاستعمار الاستيطاني الاستغلالي الإسرائيلي ..... أحمد عز الدين أسعد 122

دراسات تاريخية

الأوبئة في لواء عكا في القرن التاسع عشر .....زهير غنايم 144

ندوة العدد

فلسطين والقانون الدولي بعد خطة الضم والتحلل من الإتفاقيات 154

صورة قلمية

حسين أبو النمل 164

مراجعات

..... 178

وثائق

بيان مشترك للولايات المتحدة وإسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة..... 225

نص بيان القيادة الفلسطينية بشأن الإتفاق الثلاثي الإماراتي الإسرائيلي الأمريكي.... 227

تصميم وغلاف
أمير الطويل

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

الافتتاحية

افتتاحية

في مواجهة «الضم» ومعركة الرواية

تزامن مع ظهور أزمة كورونا (كوفيد- 19)، فصل جديد في المشروع الاحتلالي الاستيطاني الصهيوني. حدثت ثلاثة تطورات أساسية تستهدف تقويض المشروع الوطني الفلسطيني، تم الرد عليها بتحرك فلسطيني على ثلاثة مستويات. إلا أنّ هذه التطورات أو الأحداث، أحيطت جميعها بمخطط يستهدف نزع شرعية النضال الفلسطيني، والتشكيك بحق المقاومة، وتدفيع الفلسطينيين ثمن صمودهم.

كان التطور الأول الذي يستهدف الحقوق الوطنية الفلسطينية، الخطة الأميركية للسلام، المسماة «السلام من أجل الازدهار» التي أعلنها البيت الأبيض منفرداً، يوم 28 كانون الثاني (يناير) 2020، وتعطي للإسرائيليين حق ضم مساحات من الضفة الغربية، وتلغي أي معنى أو فرصة لتشكيل دولة فلسطينية.

ثم جاء التطور الثاني، وهو تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة، حصلت على الثقة في الكنيست يوم 17 أيار (مايو)، يقوم برنامجها الأساسي على ضم الأرض الفلسطينية رسميّاً «للسيادة» الإسرائيلية. أمّا التطور الثالث، فحدث يوم 13 آب (أغسطس)، بإعلان مفاجئ من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترمب، عن بيان ثلاثي إماراتي، إسرائيلي، أميركي، (يعلن التوصل لاتفاق لبدء تطبيع العلاقات والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة).

هذه الأحداث الثلاثة جاءت بينما يستمر الهجوم على شرعية النضال الفلسطيني، ووسمه بالإرهاب، ووسم الأسرى والشهداء بالإرهابيين، وفرض عقوبات مالية على الفلسطينيين بسبب الرعاية المقدمة للأسرى وأسر الشهداء، والهجوم على مناهج التعليم الفلسطينية، واعتبار الحديث عن فلسطين التاريخية وعن المقاومة، تحريضاً. فضلاً عن ملاحقة الإعلام الفلسطيني، وأي تعبير عن الصمود في الفضاء الرقمي أو المجتمع الفلسطيني.

تحركت القيادة الفلسطينية في ثلاثة اتجاهات، رفضت أولاً أي اتصال مع هذه الإدارة الأميركية، التي تقوم بسياسات أحادية الجانب دون تفاوض أو

مشاورات، وتم رفض الوساطة الأميركية المنفردة في عملية السلام، ودعت إلى آلية دولية تعددية جديدة للعملية السياسية.

ثانياً، مع اتضاح معالم البرنامج الحكومي الإسرائيلي، في نيسان (أبريل)، وتبنيه الضم الرسمي للأرض الفلسطينية المحتلة، قررت القيادة الفلسطينية وقف كل الاتفاقيات، وقد أعلنت ذلك يوم 19 أيار (مايو)، ثالثاً، شن حملة دبلوماسية دولية لحشد رأي عام رافض لكل من الخطة الأميركية ومضادة للضم، جنباً إلى جنب مع الاحتجاج الشعبي.

أدى وقف التنسيق الأمني، والتحلل من الاتفاقيات، لأزمة اقتصادية خانقة، فمن جهة، تكاد تنعدم المساعدات الاقتصادية العربية، وتوقف استلام أموال الضرائب التي تجبيها السلطات الإسرائيلية بحكم سيطرتها على الحدود (المقاصة)، وتراجع الدخل من الإيرادات المحلية، بسبب أزمة كورونا، وهذا أدى إلى أن حجم الإيراد للخزينة لا يزيد على نحو عشرة بالمئة من الفاتورة الشهرية للرواتب والمصروفات، البالغة نحو 380 مليون دولار أميركي شهرياً، إلا أن الخطوة الفلسطينية بوقف الاتفاقيات، أطلقت بشهادة الدبلوماسيين العالميين، والمراقبين، إنذاراً سمع بوضوح في العواصم العالمية، وكانت له نتائجه على الأرض.

لقد كانت السياسة الفلسطينية هي الانفكاك عن الاحتلال (انظر العدد السابق من مجلة شؤون فلسطينية)، ولكن التطورات الراهنة جعلت تعجيل الانفكاك العاجل مُلحّاً.

رغم أن أزمة كورونا أضعفت خيارات وقدرات التحرك والاتصال الدبلوماسيين، نسبيّاً، ومن القدرة على الحشد الشعبي، إلا أنّه تم النجاح في بناء زخم كبير رافض للضم، أدى فعلاً لأن يمضي شهر تموز (يوليو) دون حدث ضم رسمي، لتأتي بعد ذلك الخطوة الإماراتية الإسرائيلية.

بُني هذا العدد من مجلة شؤون فلسطينية على أساس هذه القراءة السابقة للأحداث. فتضمن ملف العدد خمسة مقالات، ثلاثة منها تعالج موضوع الضم، واثنان يعالجان الهجمة الصهيونية على شرعية النضال الفلسطيني، وعلى حق المقاومة، وعلى الرواية الوطنية الفلسطينية، خصوصاً في الفضاء الرقمي.

تضمنت مقالات وليد سالم، وفادي نحاس، وأحمد الحنيطي، قراءة في فلسفات وخطاب وذرائع الضم، بدءاً من طبيعة الاستعمار الاستيطاني، والتجارب العالمية للضم، لخطاب الأمننة، والتذرع بالأمن لتبرير الاستعمار،

وصولاً لخطط التنمية وكيف تخدم الاستعمار. كما درست المقالات الخرائط المتوقعة للضم، ليتضح أن ما سيبقى من أرض خارج السيادة الإسرائيلية، المزعومة، لن يزيد على 10 بالمئة من أراضي فلسطين التاريخية. تضمنت هذه المقالات رصداً وتصورات للرفض والسياسة الفلسطينية المضادة.

فضلاً عن هذه المقالات الثلاثة، تضمنت ندوة العدد التي شارك بها ثلاثة من خبراء القانون الدولي الفلسطينيين: أنيس القاسم، وشعوان جبارين، وياسر العموري، وبثت على منصة زووم الرقمية، تحليلاً لمعنى الضم الإسرائيلي، قانونيّاً، والخطط المقترحة فلسطينيّاً للتصدي القانوني للمخططات الإسرائيلية.

في موضوع شرعية النضال الفلسطيني، والهجوم على هذه الشرعية، تضمن ملف العدد مقالين، الأول لإسلام عطا الله، والثاني لتينا الجلاد، يتحدثان عن المنظمات الصهيونية التي تراقب الفلسطينيين، وإعلامهم، ونشاطاتهم، على شبكة الإنترنت، وتقوم بشن حملات سياسية وقانونية لتجريم الخطاب الفلسطيني، وعقاب الفلسطينيين على تمسكهم بخطاب تحرري.

مجمل هذه المواجهة من ضم زاحف وتبعية اقتصادية مفروضة وضرب لشرعية المطالب الوطنية الفلسطينية ليست أمراً مستجدّاً، مثلما أن المقاومة الفلسطينية لكل ذلك مستمرة، وهذا ما يوضحه باب أنثولوجيا، الذي يعده عدنان ملحم، ويتضمن مراجعات لما ورد في أعداد شؤون فلسطينية حول موضوع ملف هذا العدد.

وفي باب متابعات، يقدم أحمد أسعد تحليلاً أنثروبولوجيّاً لمستجدات التعامل الإسرائيلي مع العُمّال الفلسطينيين، في ظل جائحة كورونا، إذ تم إلغاء الكثير من قيود الحركة على العمال بهدف تأمين حاجة سوق العمل الإسرائيلية، وضرب الخطط الفلسطينية في ضبط حركة المواطنين في مواجهة الجائحة، ولتعميق علاقة مباشرة بين السوق الإسرائيلية والفلسطينيين دون دور للسلطة الفلسطينية الرسمية. فيما تقدم وحدة تقدير الموقف في المركز قراءة في الإعلان الثلاثي عن تطبيع العلاقات الإماراتية الإسرائيلية، كما يضعنا برهوم جرايسي في آخر مستجدات الساحة السياسية الإسرائيلية وتفاعلاتها.

تضمن باب «صورة قلمية» لهذه العدد قراءة في سيرة الكاتب والمناضل الفلسطيني الراحل حسين أبو النمل، أعدها مروان عبد العال، إضافة

لمراجعة في كتابين هامين كان الراحل قد أصدرهما في مركز الأبحاث، وأعدت المراجعة فيروز سلامة.

في باب دراسات تاريخية، يقدم زهير غنايم دراسته عن «الأوبئة في لواء عكا في القرن التاسع عشر الميلادي»، مقدماً فرصة للمقارنة بين وقائع تاريخية لجوائح مرضية وواقعنا الراهن.

وأخيراً، ما زال باب مراجعات الكتب والدراسات يتسع في المجلة، ليأخذ شكل مسح للجديد حول فلسطين، في الإصدارات بالعربية والإنجليزية.

قرى القدس: التنمية الرمادية وخطط الضم

أحمد حنيطي*

شكلت القدس مسألة مركزية في خطة الرئيس الأميركي دونالد ترمب للسلام في الشرق الأوسط. لكن هذه الخطة نزعت إلى «رفع القضية عن الطاولة»، بالقيام بتطبيق الخطة الخاصة بالمدينة، من طرف واحد، بدءاً من نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، والإعلان عن القدس عاصمةً لـ«الدولة اليهودية». والاحتمالات تشير إلى توسيع حدود بلدية القدس من خلال فرض السيادة الإسرائيلية على مساحات كبيرة من الأراضي في الضفة الغربية، بما تتضمن من مستوطنات وأراضٍ غير مأهولة بالفلسطينيين، وهو ما يتناغم مع سياسة الأمر الواقع التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين وأرضهم. مساحات كبيرة من هذه المناطق صودرت لأغراض الضم، وأخرى سيتم اكتمال مصادرتها قريباً. لكن السؤال يبقى معلقاً حول مستقبل القرى الفلسطينية المحيطة في القدس، وتحديداً القرى التي تقع خارج حدود بلدية الاحتلال.

تبدو معالم مستقبل قرى محافظة القدس واضحة إلى حد كبيرة في حال فرضت إسرائيل السيادة على مساحات من الضفة الغربية وضمها لحدود بلدية القدس، فيما تعرف بـ«بالقدس 2020 الكبرى»،و«القدس5800»[1]، وهو مشروع القدس عام 2050. الوضوح يعود إلى مسألتين: الأولى هي عدم وجود حل قريب للمسألة الفلسطينية، وبالتالي إطالة أمد استمرار السياسة الإسرائيلية وضعف سيطرة السلطة الفلسطينية على هذه المناطق، والثانية هي وضوح الخطط الإسرائيلية تجاه المنطقة من خلال فرض أمر واقع، ومن خلال الواقع «الرمادي» والمشوه في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتخطيطية، وهذه مسألة أساسية في التخطيط الإسرائيلي لقدس متروبوليتانية.

اكتملت بعض جوانب الخطة الإسرائيلية إلى حد كبير، وخاصة في منطقة شمال غرب القدس وشمالها، فيما لم يتم الانتهاء من الجانب

* باحث في قضايا الاغوار والبدو والمناطق المهمشة

الشرقي من المدينة إلى حد ما. ولهذا، يشكل التصور الإسرائيلي للقدس (2020- 2050) مدخلاً مهمّاً لفهم الصيرورات المستقبلية للقرى في محافظة القدس، والتأثيرات الاجتماعية في حال نفذت خطة الضم الإسرائيلية.

التصور الإسرائيلي لمدينة القدس

تعتبر خطة «القدس 2020 الكبرى» أكثر الخطط شمولية لمدينة القدس، وتشمل عدة أبعاد أهمها التخطيط المدني والسياحة والاقتصاد والآثار والتعليم والبيئة والنقل والثقافة والفن، ولهذا، تعتبر الخطة مرجعية للتخطيط في القدس لدى العديد من المؤسسات الصهيونية، وبالتحديد بلدية الاحتلال في المدينة، والمسألة المركزية لهذه الخطة اعتبار القدس العاصمة الأبدية للشعب اليهودي ومدينة يهودية عالمية، يرتبط هذا التصور بالبعد الديمغرافي للمدينة، أي تصور الوجود الفلسطيني في مدينة القدس، إذ أشارت الأدبيات إلى أن التصور الإسرائيلي للمعادلة الديمغرافية في القدس هو 30% فلسطينيون و70% يهود[2]، وقد ارتبط هذا التصور بالعديد من الإجراءات والممارسات الإسرائيلية التي تسعى لتثبيت هذه المعادلة في أرض الواقع.

إن الإجراءات الإسرائيلية التي ارتبطت بهذا التصور عنصرية وإقصائية تجاه الوجود الفلسطيني في المدينة، والتي حملت انعكاسات سلبية على قرى القدس كما سيظهر لاحقاً، تمثلت بالتضييق الاقتصادي والحيزي للفلسطينيين في القدس إلى جانب ممارسات متعددة الأوجه والانعكاسات.

أدت الإجراءات الإسرائيلية إلى تدهور الأوضاع في بعدها الاقتصادي لسكان القدس الشرقية، فتشير الإحصاءات إلى أن نسبة البطالة وصلت إلى حوالي 25% عام 2017 بين الفلسطينيين المقدسيين، خاصة بين الخريجين الجدد وأصحاب المؤهلات العلمية العالية، كما صنف 75% من الفلسطينيين في القدس كفقراء، بموجب أرقام عام 2017[3].

في الجانب الحيزي المرتبط مع البعد الاقتصادي بعلاقة جدلية، حدّت إسرائيل من التنمية الفلسطينية في القدس، وخصصت حوالي 14% فقط من الأراضي لبناء مساكن للفلسطينيين، فيما تقدر ميزانية بلدية الاحتلال لأحياء القدس الشرقية حوالي 10%[4]، ما ساهم بارتفاع أسعار الشقق السكنية، كما إيجاراتها. وارتباطاً مع الأوضاع الاقتصادية لسكان

القدس، فإن الكثير منهم أصبح غير قادر على السكن في المدينة نتيجة لارتفاع أسعار الشقق السكنية، سواء الإيجار أو الشراء، وعدم وجود شقق سكنية كافية للفلسطينيين، هذه العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والحيز المكاني، أدت إلى انتقال العديد من السكان المقدسيين إلى الإقامة خارج جدار الفصل العنصري بحثاً على حياة بتكاليف معيشية أقل، فكانت القرى المحيطة بالقدس مناطق حيوية لهؤلاء السكان، ما انعكس سلباً على بنيتها التحتية وتخطيطها المكاني.

التخطيط المكاني لقرى القدس

لم يقتصر الأثر السلبي للتصور الإسرائيلي للقدس الكبرى 2020، على حدود بلدية القدس الحالية، وإنما أيضاً على كل القرى والبلدات الفلسطينية الواقعة في محيطها. الوضع الطبيعي لتوسع المدن أن تتجه إلى القرى والبلدات المحيطة، بشكل يعمل على تداخل عمراني. هذا الأمر يجعل جميع قرى وبلدات القدس تقع في مجال التخطيط المديني لبلدية القدس، وتتحول من قرى مستقلة إلى أحياء تخضع للتنظيم المديني المركزي. ولكن ما يحصل لتوسيع مخططات حدود مدينة القدس لم يكن تخطيطاً طبيعيّاً تنمويّاً، وإنما كان تخطيطاً عنصريّاً يقوم على الإقصاء والدمج، وهو ذاته أساس فلسفة الاستعمار الاستيطاني وفقاً لباتريك وولف، حيث أدى التوسع المستمر لحدود بلدية القدس إلى دمج المستوطنات والأراضي غير المأهولة فلسطينيّاً من جهة، وإقصاء القرى والبلدات الفلسطينية المحيطة في القدس من جهة أخرى، وبهذا، تم إقصاء مراكز العديد من القرى الفلسطينية لتثبيت المعادلة الديمغرافية المذكورة سابقاً.

سياسة التخطيط المكاني الإسرائيلية تغدو «أداة من أجل إقامة ومأسسة وتطبيع الأنماط الخاصة بالأقليات الإثنية والاستعمارية، وبخاصة بين النخبة أو الجماعات الاستيطانية والتوسعية من جهة، والجماعات الضعيفة كالأقليات والسكان الأصليين من جهة أخرى»[5]، ولهذا، يشترك في عملية التخطيط إلى جانب سلطات التخطيط ضباط عسكريون، ولهذا، أطلق يفتحائيل على المزاوجة تلك «عسكرة التخطيط»[6]. كما يطلق على التوسع الإسرائيلي، الذي يخدم جماعة إثنية مسيطرة وقوية «الأبرتهايد الزاحف»[7]، فيما يطلق عليها رازي نابلسي «الأبرتهايد الوظيفي»[8]، كونها سياسات غير مقوننة وغير معلنة لكنها ممارسة في الواقع.

يكاد التخطيط الإسرائيلي للقدس يصل مرحلة الاكتمال في منطقة شمال غرب القدس وشمالها. تقع في شمال غرب القدس 14 قرية تتبع لمحافظة القدس خارج الجدار، وقريتان (بيت إكسا، والنبي صموئيل) تقعان داخل الجدار إلى جانب بعض التجمعات الصغيرة مثل حي الخلايلة وتل عدسة، وتم إنشاء غلاف من المستوطنات الصهيونية، مدعوم بالجدار حول القدس، حيث إنه وفقاً لبن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول، فإن المستوطنات «تقرر أمن الدولة على نحو لا يقل عن إقامة الجيش»[9].

أدت المستوطنات في المنطقة، وكذلك الشوارع الالتفافية التي تحيط بالقرى الفلسطينية من جميع الاتجاهات، إلى جعل القرى معازل فلسطينية صغيرة داخل المنطقة، فمثلاً، تم فصل قريتي بيت إكسا والنبي صموئيل عن القرى الأخرى من خلال إحاطتهما بجدار ووضع حاجز عسكري على مدخل القريتين، فيما تم فصل «جيب بدو» الذي يتكون من سبع قرى (بدو، وبيت سوريك، وقطنة، وبيت عنان، وبيت اجزا، وبيت دقو) عن باقي القرى في المنطقة، وكذلك عن مدينة رام الله، حيث حدد الدخول/الخروج عبر نفق ضيق يفتقر إلى أساسيات البنية التحتية، ومهدد بالانهيار في فصل الشتاء، حيث يتحول إلى وادٍ أحياناً، ما يحول دون استخدامه للتنقل. كما تشكل قرى الجيب وبيرنبالا والجديرة وبيت حنينا البلد، جيباً آخر في المنطقة، حيث يوصل هذا الجيب مع محافظة رام الله عبر نفق يمر تحت الشارع رقم 45، وهكذا، تم تقسيم هذه القرى إلى معازل مكشوفة ومرئية للاحتلال الإسرائيلي تسهل عملية ضبطها والتحكم فيها. كذلك الحال مع قرى شمال القدس، مثل الرام وجبع ومخماس، حيث تم «خنق» الأولى بجدار الفصل العنصري، والثانية والثالثة بالشوارع الالتفافية والمستوطنات، ما جعل كل قرية تشكل كانتوناً صغيراً.

سياسة التخطيط الإقصائي الإسرائيلية تم إعدادها بحيث تضمن السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من أراضي الفلسطينيين دون السكان، وبهذا، تم ضم مساحات كبيرة من أراضي هذه القرى داخل جدار الفصل العنصري، وبرمجة سياسات منح تصاريح وصول المالكين إلى أراضيهم داخل الجدار بشكل يضمن مستقبلاً مصادرتها بذريعة تصنيفها «أرضاً متروكة»، ما يحد من توفير مساحات حيوية للتنمية في هذه القرى اجتماعيّاً واقتصاديّاً ومكانيّاً، حيث يمتد الجدار حول مدينة القدس 133كم، مصادراً حوالي 15,974 دونماً، أي ما نسبته 43% من محافظة القدس[10].

حالة منطقة شمال غرب القدس شبيهة إلى حد كبير مع قرى وبلدات شرق القدس، مثل السواحرة وأبو ديس والعيزرية والزعيم، لكن لا يزال التخطيط الإسرائيلي لهذه القرى غير مكتمل، ويسير بحالة تباطؤ، كونه يتعرض لمعارضة دولية شديدة، فالسياسة الإسرائيلية على الأرض مستمرة. فقد أحيطت هذه القرى بالجدار من جهة مدينة القدس،فقد كانت في تداخل عمراني معها قبل بناء الجدار، ومن الجهة الشرقية، تم عزلها من خلال المستوطنات وبنيتها التحتية المتطورة، التي تتمثل في الشوارع الالتفافية، وبهذا، تمت مصادرة مساحات واسعة من أراضي تلك القرى لصالح التوسع الاستيطاني، ما حدّ من تطور البنية التحتية والتوسع العمراني الأفقي في هذه القرى، ومن المتوقع أن يتم تعزيز عزل قرى شرقي القدس بعد الانتهاء من تنفيذ المخطط الاستيطاني المسمى (E1).

يعمل المخطط الاستيطاني لمنطقة شرق القدس (E1)[11]، على ربط مستوطنة معاليه أدوميم مع مدينة القدس عمرانياً.يقع المخطط على مساحة 12 ألف دونم، إضافة إلى مستوطنة معاليه أدوميم التي تقع على مساحة 48 ألف دونم، ويشمل المخطط إقامة 4000 وحدة سكنية، إضافة إلى عشرة فنادق، وكذلك مناطق تجارية على مساحة 1354 دونماً، و180 دونماً لإقامة مركز شرطة، وهذا المخطط يعد جزءاً من التصور الإسرائيلي للقدس 2020، ورغم مصادرة العديد من الدونمات وإقامة مركز الشرطة، إلا أن تنفيذ المخطط لم يكتمل حتى الآن، حيث يواجه معارضة دولية شديدة، كما سبق ذكره.

تنفيذ هذا المخطط سيعمل على مصادرة مساحات كبيرة من أراضي أبو ديس والسواحرة الشرقية والعيزرية وعناتا، هذا عوضاً عن مصادرة العديد من أراضي القرى التي تقع ضمن حدود بلدية القدس مثل العيسوية. ولتفريغ هذا المخطط، قامت إسرائيل بالتضييق على التجمعات البدوية المنتشرة ضمن مخطط «E1»، حيث تقوم عمليات الهدم للمنشآت الاقتصادية والسكنية لهذه التجمعات، كما أقدمت إسرائيل في أواخر التسعينيات وبداية 2000 على تهجير بعض التجمعات البدوية من منطقة توسعة مستوطنة معاليه أدوميم، وتم إعداد مخططات لتوسعة مخطط الجبل الذي ستجبر التجمعات البدوية على الانتقال إليه بعد اتخاذ القرار باستكمال مخطط "E1"، ما سيعمل على مفاقمة أوضاع هذه التجمعات المعيشية اقتصاديّاً واجتماعيّاً عبر تجريدهم من مصدر اقتصادهم الرئيسي المتمثل في الثروة الحيوانية.

الواقع الاجتماعي لقرى القدس

التركيب السكاني في قرى محافظة القدس يختلف وفقاً للموقع الجغرافي لتلك القرى. بعض هذه القرى حافظ على التركيب العائلي الأصلي، فيما قرى أخرى ذابت العائلات الأصلية في بنية السكان الذين هاجروا/هُجِّروا إلى بعض هذه القرى. ولتوضيح الصورة أكثر، حافظت قرى شمال غرب القدس، إلى درجة كبيرة، على البنية العائلية فيها، باستثناء فترة مؤقتة لقرية بيرنبالا[12] ساعدها في ذلك موقعها الجغرافي البعيد نسبيّاً عن شبكة المواصلات الرئيسية. بينما تميزت القرى الشمالية لمدينة القدس بموقعها في شبكة المواصلات الرئيسية، ما جعلها مركزاً مكانيّاً حيويّاً لإقامة الباحثين عن العمل من مناطق مختلفة من الضفة الغربية للعمل في مراكز العمل الرئيسية في مدينتي القدس ورام الله. كذلك الحال مع قرى شرقي القدس، فقد لعب موقعها المركزي على خط المواصلات الذي يربط شمال ووسط الضفة الغربية مع جنوبها، وبالتحديد بعد منع الفلسطينيين من استخدام الطريق التاريخي الذي يمر من قلب مدينة القدس، وبشكل أكثر تركيزاً بعد بناء جدار الفصل العنصري، كما دمج في هذه القرى بعض السكان البدو الذين أقاموا في هذه القرى، وكذلك من خلال التوسع العمراني الأفقي لتلك القرى؛ عملت على دمج التجمعات البدوية التي أقيمت على أطرافها، وجعلت عملية الهجرة الإيجابية لهذه القرى مجتمعاً فسيفسائيّاً غير متماسك.

ولعبت التركيبة السكانية دوراً في الانسجام المجتمعي في قرى شمال غرب القدس، فيما ساد التفكك الاجتماعي القرى الفسيفسائية، وفي ذات الوقت، برمجت إسرائيل واقع ومستقبل جميع القرى بشكل يبقيها على حالة من الضعف والتفكك، باعتبارها قرى الدفاع الأمامية عن القدس، وتضمن هذه الحالة وجود غلاف فلسطيني مقدسي ضعيف وهش، ما يعكس ذاته على المجتمع الفلسطيني في قلب المدينة المقدسة.

ضبابية عدد السكان

تثير الزيادة السكانية، كما هي موضحة في الملحق، الريبة والدهشة، إذ يشير الجدول إلى أن الزيادة السكانية في قرى القدس خارج حدود بلدية الاحتلال خلال الأعوام 2007-1997 بلغت 18%. بينما بلغت خلال الأعوام 2017-2007، 7%. وبالمقارنة مع الضفة الغربية،بلغت نسب الزيادة، 28%و22.6% على التوالي[13]، ما يعني وجود فرق كبير بين الزيادة في قرى

القدس والزيادة في الضفة الغربية. والسؤال هنا: كيف يمكن تفسير هذه الزيادة؟

توجد أسباب عامة تخص جميع القرى، إلى جانب أسباب خاصة في كل قرية. إذ تقيم في هذه القرى الكثير من العائلات التي تحمل الهوية المقدسية، سواء بطريقة قانونية داخل المساحات التي تدخل ضمن حدود البلدية أو خارجها بصورة غير قانونية، وبالتالي، يخشى هؤلاء على فقدانهم الهوية المقدسية في حال تم إحصاؤهم في هذه القرى، ولذلك، يتجنب العديد من السكان التعاون مع التعداد السكاني. ويمكن أن تكون قرية الرام وضاحية البريد مثالاً جيداً على ذلك، إذ تناقص عدد سكان بلدة الرام وضاحية البريد خلال الفترة 2007-1997 حوالي -3%.فيما تضاعف الانخفاض حوالي 11 مرة ليبلغ حوالي 33%.ولكن الواقع في بلدة الرام يدل على عكس ذلك، حيث ازدادت الكثافة العمرانية وحركة السكان، ووفقاً لتقديرات عدادات الكهرباء والمياه، وكذلك النفايات، فإن عدد سكان البلدة يبلغ حوالي 54 الف نسمة[14]. وهذا أيضاً قد ينطبق على بيرنبالا قبل بناء الجدار وفصلها تماماً عن القدس[15]. تجربة بيت إكسا حالة خاصة، إذ زادت القرية خلال الفترة 2007-1997 حوالي 47%. فيما انخفضت الزيادة السكانية بنسبة 2% خلال العشر سنوات اللاحقة، ويعود ذلك إلى محاصرة القرية عبر الجدار الذي بني عام 2002 وإقامة حاجز عسكري إسرائيلي على مدخل القرية يمنع السكان غير المسجلة في هوياتهم إقامتهم في القرية إلا بعد إجراءات معقدة جدّاً، كما يعيق مرور سكان القرية أنفسهم عبر الحاجز، ما أدى إلى هجرة سلبية لسكان القرية[16]. ولعل قرب بلدة الزعيم من الجدار والحاجز العسكري الذي يوصل مستوطنة معاليه أدوميم وكيدار وغيرهما من المستوطنات على طول الجهة الشرقية للضفة الغربية وشمال فلسطين بالقدس، أدى إلى تشجيع الهجرة الإيجابية في البلدة، وخاصة بعد بناء الجدار، لتصل الزيادة السكانية خلال الفترة 2007-1997 و2017-2007 إلى 70%و93%على التوالي، ووفقاً لتقديرات أحد العاملين في بلدية الزعيم، فإن حوالي 95%من سكان القرية يحملون الهوية المقدسية، وأثناء التعداد السكاني، رافق موظفون من البلدية موظفي الإحصاء، ما ساهم في إضفاء نوع من الثقة والتعاون مع التعداد السكاني، ويشكل هؤلاء المتعاونون حوالي 70% من السكان، ولهذا، يقدر هذا الموظف عدد سكان البلدة بحوالي 10 آلاف نسمة. وهذا يعني ضبابية عدد السكان في العديد في معظم قرى محافظة القدس.

الفضاء الرمادي لقرى القدس

يعتمد التخطيط المكاني والمديني السليم بشكل أساسي على توقعات الزيادة السكانية، حيث يرتبط ذلك بالتخطيط للبنية التحتية والخدمات، ويؤثر عدم وجود بيانات سكانية دقيقة سلباً على عملية التخطيط، كما ينعكس سلباً على الفروقات بين موارد البلدية وإنفاقها، حيث يرتبط عدد السكان بحجم الخدمات المتوفرة، الذي يرتبط أحياناً بدخل البلدية ومخصصاتها الحكومية، ما يعني تعميق حجم عجز البلدية وعدم قدرتها على توفير الخدمات بالمستوى المطلوب للسكان، ما يعزز انتشار العديد «الأمراض» الاجتماعية، مثل تفشي الجريمة والمخدرات والاعتداء على الأملاك العامة واستهلاك المناطق العامة وغيرها. ويعبر المشهد البصري للفضاء المديني في معظم قرى محافظة القدس عن فوضوية الحياة واللامبالاة تجاه البلدات.

يتضح من الملاحظة الميدانية أنّ قرى شمال وشرق القدس، تشهد توسعاً عمرانيّاً عموديّاً، ويظهر من طبيعة هذه البنايات (تلاصقها وفقدانها للخدمات) أن معظمها بني بصورة مخالفة وأحياناً دون ترخيص، كما تتسم شوارعها الداخلية بالضيق، بحيث يصعب مرور سيارتين صغيرتين متقابلتين، إضافة إلى انتشار المخدرات تعاطياً وتجارة، واستخدام كثيف للسيارات غير المرخصة «المشطوبة»، وانتشار القمامة داخل البلدات، كما في الأراضي والوديان والمساحات المفتوحة المتبقية، تولد هذه الحالة ما سماه يفتاحئيل «الفضاء الرمادي»، حيث إنها «تقع بين بياض المشروعية الموافقة/الأمان وسواد التدمير والموت، فالفضاءات الرمادية هي فضاءات لم يتم دمجها ولا القضاء عليها، وهي تشكل حواشي شبه دائمة للمناطق الحضرية القائمة[17].

صنف أكثر من ثلثي مساحة قرى القدس كمناطق «ج»، وبعض القرى تصل نسبة المنطقة المصنفة «ج» فيها إلى حوالي 96%من مساحتها كما هو الحال في بلدة عناتا، فيما باقي المساحة مصنفة «ب»[18]، أضف إلى ذلك وجود بعض المساحات التي تتبع لبلدية القدس خارج جدار الفصل العنصري، والتصقت عمرانيّاً مع هذه القرى، كما هو الحال في بلدات عناتا والرام والزعيم، ونتيجة لذلك، تصبح إسرائيل الأكثر تحكماً وتدخلاً في مختلف الشؤون المعيشية والتخطيطية والأمنية في هذه القرى، وتحد من قدرة السلطة الفلسطينية على فرض سياساتها وسلطتها على السكان، وتجعل تدخلها مشروطاً بالموافقة الإسرائيلية، كما أن هذه

المناطق تعاني من تهميش كبير من ميزانية السلطة الفلسطينية، حيث تذهب معظم الميزانية إلى القدس داخل الجدار.

أنتج الواقع الجيوسياسي لهذه القرى حالة تمدن مشوه[19]، حيث تركت عملية التخطيط فيها خاضعة للسلطات المحلية، حيث تقوم كل بلدية أو مجلس قروي بالتخطيط لقريته بمعزل عن القرى المحيطة به، والكثير منها لم يستطع تنفيذ مخططاته، لافتقاد الميزانية اللازمة و/أو لعدم تعاون السكان وتمردهم على القوانين، ما يعني شرذمة وتشويه التنمية في المنطقة، والتقليل من الكفاءة والفعالية الوظائفية كونها فردية، وهذا ما تشجعه وزارة الحكم المحلي، من خلال تبنيها للمخططات المكانية الخاصة لكل قرية، ورقابتها ومتابعتها في تطبيق هذه الخطط، وكذلك مخصصاتها لدعم تلك القرى والبلدات، فيما تبقى المخططات المكانية الإستراتيجية للمنطقة على الورق دون أن تأخذ أية إجراءات تنفيذية.

تخطيط مكاني يشوه مستقبل القدس

جانب آخر يثير القلق تجاه التخطيط في هذه القرى، هو التركيز على التخطيط القروي دون الاهتمام بتخطيط هذه القرى بارتباطها بالقدس كعاصمة للشعب الفلسطيني، وعدم أخذ هذا البُعد في عملية التخطيط المكاني في هذه القرى سيعكس نفسه على تشويه التصور المستقبلي للقدس. يقول أستاذ التاريخ في جامعة بيرزيت نظمي الجعبة: «لا يمكن استمرار العمل في هذه المناطق، التابعة حاليّاً للسلطة الوطنية الفلسطينية قانونيّاً و/أو بالأمر الواقع، دون مخطط هيكلي مناطقي يضمن المستقبل المتروبولي للقدس المستقبلية، كما يضمن نموّاً طبيعيّاً وتطويريّاً لهذا الحيز الجغرافي. ولا يمكن ترك العيزرية وأبو ديس والرام وبير نبالا وكفرعقب وعناتا وحزما لقرارات المجالس القروية أو البلدية فيها، بحيث تبدو الآن كالعشوائيات، تفتقد إلى أسس التخطيط والتنمية، وبذلك، تفقد يوميّاً قيماً ستكون فلسطين بحاجة إليها في المستقبل، وبالتالي، يجب التوجه في تخطيطها باتجاه مشروع متكامل برؤية وفلسفة، وإنشاء العاصمة المستقبلية لدولة فلسطين. إن تخطيط هذه المناطق ويمكن إضافة منطقة بيت لحم ورام الله إليها ضمن المعايير التي ذكرناها- سيضمن ليس فقط مستقبل العاصمة، بل أيضاً سيحسن الأداء داخل منطقة التحدي»[20].

التحديات التي تواجه التخطيط المكاني والمديني في القدس كبيرة، فسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مدينة القدس وعلى بعض محيطها القروي، كما على المساحات الفارغة بين القرى، أدى إلى ضعف قدرة المؤسسات الفلسطينية على تنفيذ العديد من المخططات المناطقية التي أنجزت مخططاتها الهيكلية، كما هو الحال مع مخطط شمال غرب القدس. الهدف الإسرائيلي من تشويه التنمية المحلية في هذه المنطقة، يتمثل في الحؤول دون وجود تجمعات فلسطينية كبيرة متواصلة ومنظمة، ما يعني إبقاء هذه المنطقة ضعيفة ومشوهة، وتفتقر إلى أدنى درجات القوة التي لها انعكاساتها على المركز المقدسي، فوفقاً لخمايسي، «تشير الدراسات الحضرية إلى أن هناك علاقة طردية وجدلية بين القدرة الاقتصادية للمركز الحضري المتروبوليني وبين أجزائه وأطرافه، فكلما تعزز الوضع الاقتصادي للأطراف، تعزز الوضع الاقتصادي للمركز الميتروبوليني، ولكن هذا الواقع مشوه في واقع القدس، حيث إن الأطراف ضعيفة والمركز ضعيف. صحيح أن هناك بعض الأفراد والمواقع التي تتمتع بمكانة اقتصادية عالية، ولكن هذا الواقع يؤكد الضعف الاقتصادي لمنطقة القدس، ويجعلها متخلفة عن المشاركة في الاقتصاد العالمي وتعاني من عطل تنموي»[21]. ولهذا، تعتبر هذه المناطق «رمادية» وفقاً ليفتحائيل، وتتميز المناطق الرمادية كون «الأماكن وعمليات التنمية والسكان الذين يوجدون في أوضاع تتراوح بين ما هو قانوني وما هو أمني وما هو ضمن عملية الضم الكامل من جهة، وضمن الطرد والتدمير والموت من جهة أخرى»[22].

مظاهر التشوه التنموي لمنطقة القدس واضحة، وتعمل على إضفاء صورة نمطية سلبية على الحياة في المنطقة، تتمثل في البناء العشوائي، وغالباً غير المرخص، لسببين: الأول كون البناء في أطراف القرى، التي يسهل في الوضع الطبيعي تخطيطها، لكنها تتطلب تقديم طلبات ترخيص من الاحتلال الإسرائيلي كونها مصنفة «ج»، وعادة ترفض معظم الطلبات، والسبب الثاني كون البناء يعتمد على جهود عائلية بعيداً عن المؤسسات والمنظمات، وعلى أراضٍ خاصة كيفما تتوفر المساحات، ما يُضفي بعداً فوضويّاً على المشهد العمراني في هذه القرى. ونظراً لضيق المساحات المفتوحة والخاصة، وارتفاع أسعار الأراضي[23]، يعوض السكان ذلك من خلال الاعتداء على المساحات المخصصة للتنمية المحلية العامة. كما أن البناء العشوائي يؤثر سلباً على تنمية البنية التحتية مثل الطرق

والصرف الصحي وغيرهما، ويزيد من تفاقم الأزمة في السنوات القليلة المقبلة.

قرى القدس وخطة الضم

تتضمن خطة ترمب تجاه القدس بعضاً من الضبابية وفقاً للخريطة التي نشرت للخطة، ويعمق هذه الضبابية الاختلاف بين معطيات الخطة والواقع على الأرض. وعلى سبيل المثال، تتضمن الخطة، والخرائط فيها، ضم جميع الأراضي الفلسطينية التي تتبع محافظة القدس في الشمال الغربي، وبما تتضمن من قرى وبلدات، ولكن الواقع على الأرض يتناقض في بعض جوانبه مع الخطة. وأحيطت هذه القرى بالجدار بشكل يجعلها في معازل، والوضع الجيوسياسي للمنطقة الذي فرضه الجدار يخرجها من حدود بلدية القدس، على عكس ما تظهره الخريطة. بينما تنسجم الخطة، إلى حد كبير، مع الواقع في القرى الشرقية للقدس، حيث تضمن الخطة تطبيق المخطط (E1)، وتشير إلى أن القدس الفلسطينية تقع في بلدات العيزرية وأبو ديس والسواحرة الشرقية، وكذلك في مخيم شعفاط وكفرعقب، وهي محاطة بالجدار باستثناء الجهة الجنوبية.

إن تطبيق الخطة كما نشرت دون أي تعديلات يؤدي إلى ما يلي:

- ضم جميع قرى شمال غرب القدس، التي يبلغ عدد سكانها حوالي 42640 نسمة، كما يتضمن ضم العديد من التجمعات البدوية المنتشرة في الجانب الشرقي لمحافظة القدس، وهو ما يتناقض مع التصور الإسرائيلي للقدس، ويعمل على ارتفاع نسبة الفلسطينيين.

- السماح لقرى العيزرية وأبو ديس والسواحرة الشرقية بالتوسع نحو الجنوب، بحيث يجعلها تتواصل عمرانيّاً مع قرى شمال بيت لحم.

- وضع قرى: الرام وجبع وحزما وعناتا والزعيم، في معازل، كلاًّ على حدا، ما يعزز فضاءها الرمادي، وتتواصل مع مناطق الدولة الفلسطينية من خلال أنفاق ضيقة وغير مؤهلة، كما هو لدى قرى شمال غرب القدس والزعيم.

- تعديل مسار الجدار في أغلب المناطق.

الاحتمال الأكثر واقعية أن الخطة ستتضمن عدة تعديلات، وهو ما اتضح خلال الفترة الأخيرة من تشكيل لجان متخصصة من الجانبين، الأميركي والإسرائيلي، لرسم الحدود النهائية للخطة، وتضمن إخراج قرى شمال

غرب القدس من حدود القدس. بينما تستمر المخططات الإسرائيلية في تطبيق مخطط E1، الذي يتضمن تهجير العديد من التجمعات البدوية المنتشرة في الجانب الشرقي من محافظة القدس، حيث لم يكتمل ترسيم الجدار في هذه المنطقة، ووفقاً لخبراء الجدار والاستيطان، ستعمل إسرائيل على استكمال بناء الجدار، بحيث يضمن ضم مستوطنتي معاليه أدوميم وكيدار ومساحات كبيرة من أراضي قرى المنطقة.

الخاتمة

تشير المعطيات إلى استمرار حالة التمدين المشوه في قرى محافظة القدس التي تقع خارج حدود بلدية القدس، هذه الحالة سوف تتعزز وتترسخ مع استكمال المخططات الاستيطانية داخل حدود القدس الكبرى، وعملية التمدين المشوه هي أحد أهداف المخططات الصهيونية للقدس، بشكل يضعف قلب المدينة العربي من خلال ضعف الأطراف. واستمرار تضخم الواقع الحالي سيعمل على ترسيخ «الفضاء الرمادي»، وتعزيز انتشار الجريمة والفلتان والمخدرات، واعتبارها مثالاً حيّاً للمواطنة السلبية.

لم تسلط هذه الورقة الضوء على سيناريو نزع الصفة القانونية لبلدة كفرعقب وضاحية البريد وغيرهما من التجمعات الفلسطينية التي تتبع لبلدية الاحتلال، واعتبار المقيمين فيها غير مقيمين في القدس، كنتاج للضم في حال طبقته إسرائيل قانونيّاً، هذه الحالة سوف تخلق إرباكاً اجتماعيّاً كبيراً، كون أكثر من حوالي 100 ألف من حملة الهوية المقدسية لا يمكنهم الانتقال للسكن داخل جدار الفصل العنصري، لأن المساحات الممنوحة للفلسطينيين للسكن لا يمكنها استيعاب هذه الهجرة العائدة، إضافة إلى ارتفاع تكاليفها الأعلى من إمكانيات الفلسطينيين الاقتصادية، ما يولد أزمة أخرى للفلسطينيين في العيش داخل القدس.

الهوامش:

1 عن المخططين، انظر: نور عرفة وآخرون، تصور إسرائيل الاستيطاني وخططها في القدس الشرقية المحتلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع112، (خريف 2017).

2 بعض الأدبيات تحدثت عن نسبة 28% فلسطينيون و72 %يهود، انظر على سبيل المثال: سري مقدسي، «مشروع عنصري: إعادة تكوين مجتمع القدس»، في هاني فارس (محرر)، حل الدولة الواحدة للصراع العربي-الإسرائيلي: بلد واحد لكافة مواطنيه، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012) ص79.

3 قناة الجزيرة، برنامج الاقتصاد والناس، «اقتصاد القدس تحت بنادق الاحتلال»، https://cutt.us/QorBc.

4 عرفة وآخرون، تصور إسرائيل... ص182.

5 أورن يفتاحئيل، الإثنوقراطية.. سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/فلسطين، (رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2012)، ص525.

6 المصدر نفسه، ص269.

7 المصدر نفسه، ص274.

8 رازي نابلسي، الصهيونية والاستيطان: إستراتيجيات السيطرة على الأرض وإنتاج المعازل، (البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، 2017).

9 يفتحائيل، الإثنوقراطية... ص261.

10 نظمي الجعبة، الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة (رام الله: معهد السياسات العامة، 2009). ص 29.

11 للمزيد عن مخطط «E 1»،انظر:

https://www.btselem.org/arabic/settlements/20121202_e1_human_rights_ramifications

12 شهدت قرية بيرنبالا هجرة إيجابية نشطة قبل بناء الجدار، كونها تقع على خط المواصلات الرئيسي لبوابة القدس الشمالية الغربية، ولكن عزل الجدار القرية عن المدينة المقدسة وأصبح الوصول إلى القدس يمر عبر رام الله، ما أدى إلى هجرة سلبية من القرية، وتدمير اقتصادها القائم على تلبية احتياجات المقدسيين المختلفة.

13 عدد السكان والنسب السكانية مأخوذ من التعداد السكاني للإحصاء الفلسطيني في سنوات: 1997، 2007، 2017.

14 تقرير خاص لمكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وفقاً لتقديرات المجلس القروي عام 2011 أن عدد سكان الرام وضاحية البريد يتراوح بين 60-50 ألف نسمة.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية «القدس الشرقية.. مخاوف رئيسية إزاء الأوضاع الإنسانية»(آذار 2011)، ص 76.

ووفقاً لتقديرات فدوى خضر، مديرة جمعية عباد الشمس لحماية الإنسان والبيئة، فإن عدد سكان الرام وضاحية البريد وفقاً لساعات الكهرباء والمياه وحجم النفايات حاليّاً يصل إلى حوالي 54 ألف نسمة.

15 انظر الهجرة السلبية من القرية بعد اكتمال بناء الجدار في البلدة، مكتب الأمم المتحدة.

16 أحمد حنيطي وشيراز نصر ووئام حمودة، القدس وريفها: قرى شمال غرب القدس نموذجاً، (دراسة تحت النشر في مؤسسة الدراسات الفلسطينية عن المدينة الفلسطينية).

17 يفتاحئيل، الإثنوقراطية...، ص293.

18 انظر «دليل التجمعات الفلسطينية» الذي نفذه معهد الأبحاث التطبيقية-أريج.

http://vprofile.arij.org/jerusalem/ar/vdata.php

19 راسم خمايسي، إعادة تشكيل المحيط المقدسي قلب الدولة الفلسطينية»، حوليات القدس، ع16(خريف-شتاء 2013).

20 الجعبة، الإسكان في القدس...، ص10.

21 خمايسي، إعادة تشكيل المحيط...، ص 45.

22 يفتاحئيل، الإثنوقراطية...، ص277.

23 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، ص 77.